إقتصاد

عصام شلهوب

الأزمة الخانقة ستتفاقم أضعافًا بتوسّع الصراع بركات: المؤشرات سجّلت نموًا إيجابيًا هذا العام

هل كتب على لبنان ان لا تصل مسيرته الى الضوء في آخر النفق؟ اذ في كل مرة يضاء بصيص امل على طريق التعافي، تعطله ازمة ما كانت هذه المرة خارجية الا وهي حرب غزة واسرائيل، وكالعادة لا يمكن لبنان ان يحيد فتطاله ترددات مباشرة من هذه الحرب

الجواب عن هذا التساؤل هو بروز مؤشرات ايجابية في الاقتصاد وتحديدا في قطاعات حيوية، على الرغم من استمرار مظاهر الازمة الخانقة التي ستتفاقم اضعافا في حال توسع الصراع الى لبنان. اذ على الرغم من استمرار محدوديته، فقد تفشت تداعياته في مواضع كثيرة نتيجة مخاوف اللبنانيين من احتدام هذا الصراع، وهم اكتووا من حروب سابقة لم يعودوا قادرين على تحمل اخرى، خصوصا في ظل الازمة التي يعيشونها منذ ثلاث سنوات.

الخبير الاقتصادي الدكتور مروان بركات قال: "اي توسع للصراع ليشمل لبنان يمكن ان تترتب عنه خسائر اقتصادية جسيمة وتداعيات سلبية لافتة على الاوضاع المالية والنقدية الداخلية".

■ ما هي التداعيات الاقتصادية لاي حرب محتملة عقب الاحداث الاخيرة المستجدة؟

□ اي توسع للصراع ليشمل لبنان يمكن ان تترتب عنه خسائر اقتصادية جسيمة وتداعيات سلبية لافتة على الاوضاع المالية والنقدية الداخلية. اذ يرجح ان يؤدي الى توسيع الفجوة بين الناتج المحلي الاجمالي الحالي والناتج المحتمل تحقيقه والتي تبلغ 70% في الوقت الراهن، اضافة الى تفاقم التضخم البالغ حاليا نحو 300%، وزيادة معدلات الفقر والبطالة والتي تتجاوز اليوم عتبة الـ80% و30% على التوالي، وتآكل العملة الوطنية والقدرة الشرائية لدى الاسر عموما. فبخلاف الصراع الذي حدث في تموز 2006، فان افاق الاقتصاد اللبناني واهنة اليوم، والازمات السياسية الداخلية مستمرة من دون حلول جدية مطروحة، كما ان علاقات لبنان في الوقت الراهن مع دول مجلس التعاون الخليجي لا تشي بامكان لضخ الاموال من اجل اعادة الاعمار. ناهيك بان اي تمدد للصراع يمكن ان يؤثر على عمليات التنقيب عن الغاز، والتي يعول عليها لبنان من اجل الخروج من ازمته الاقتصادية في المستقبل.

■ هل كانت هناك بشائر تحسن في الاقتصاد الحقيقي قبيل الاحداث الاخيرة؟

□ يظهر تحليل الاداء الاقتصادي خلال الاشهر التسعة الاولى من العام الجاري ان مؤشرات القطاع الحقيقي جاءت انعكاسا لاداء الاقتصاد المتفاوت عموما، مع توجهها نحو تصحيح تصاعدي طفيف، لاسيما على صعيد التجارة والخدمات. فمن بين المؤشرات التي سجلت نموا ايجابيا خلال الفترة من العام، نذكر على سبيل المثال لا الحصر عدد المسافرين عبر مطار بيروت (20%+)، وحجم البضائع المستوردة عبر المطار (12%+)، وعدد السياح (26%+) وحجم البضائع في مرفا بيروت (2%+). نعتقد ان الاقتصاد الحقيقي كان على تحسن ولو في شكل طفيف هذا العام، مما يعزز فرضية عودة النمو الايجابي قبيل الاحداث الاخيرة. ومع تقديرنا للجهد الحثيث الموضوع في تقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي الصادر اخيرا (خصوصا في ما يتعلق بالتوصيات ومآل الخروج من الازمة)، الا اننا نتحفظ عن تقدير الناتج المحلي الاجمالي والنمو المتوقع هذا العام. في الواقع، ان معظم المؤشرات يشير الى نمو ايجابي هذا العام. السياحة الى تحسن، وكذلك حركة البضائع وتدفق اموال المغتربين، في وقت يسجل معظم مؤشرات القطاع الحقيقي نسب نمو ايجابية. كما ان عددا ملحوظا من المؤسسات بدأت تدفع رواتب بالدولار النقدي (Fresh Dollars) مما يدعم نمو الاستهلاك الخاص. هذا وتوقع معهد التمويل الدولي (IIF) نسبة نمو 2.3% في العام 2023 في السيناريو الايجابي. حتى اذا اعتمدنا على مسح "بلومبورغ" والمتحفظ الطابع، فان نسبة النمو 0.3% للعام 2023. يشار الى ان مسح "بلومبورغ" يعتمد على متوسط تقديرات تسعة اقتصاديين مرموقين استطلعتهم بلومبورغ خلال منتصف شهر ايلول.

■ ما هي افاق سعر الصرف في المدى المنظور؟

□ افاق سعر الصرف في لبنان مرتبطة بشكل اساسي بالعوامل السياسية والامنية والاقتصادية العامة في البلاد اكثر منها بعوامل تقنية كمنصة التداول. فلبنان امام مفترق طرق سيحدد تطور سعر صرف الليرة في الامد المنظور. فاما التوجه نحو السيناريو الايجابي والذي يؤدي الى استقرار سعر الصرف وانخفاض التضخم وتعزيز احتياطات مصرف لبنان وتحقيق فوائض في ميزان المدفوعات، واما عدم توافر مكونات هذا السيناريو وبالتالي تدهور سعر الصرف من دون سقف واستفحال التضخم المفرط وازدياد البطالة، مع ما يحمل ذلك من ضغوط جمة على الاسر اللبنانية عموما. اما مكونات السيناريو الايجابي، فتتمحور حول احتواء سريع للمناوشات في الجنوب وتفادي توسع رقعة

الخبير الاقتصادي الدكتور مروان بركات.

الصراع، انتخاب سريع لرئيس للجمهورية، تشكيل حكومة فاعلة ذات صدقية، ابرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي والحصول على المساعدات الخارجية المرجوة.

■ هل لا يزال هناك امل في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي؟

□ على الرغم من خيبة امل وفد صندوق النقد الدولي الذي زار لبنان منذ شهر، واصداره بيانا عالي اللهجة على الوتيرة البطيئة للاصلاح، لاسيما على صعيد التشريع المطلوب لابرام اتفاق نهائي مع مجلس ادارة الصندوق، الا اننا لا ننعى الاتفاق معه الذي سيأتي وفده مجددا في النصف الاول من عام 2024 لاطلاق مشاورات المادة الرابعة، على امل ان يكون قد تحقق في الاشهر المقبلة خرق ما على المستويات السياسية والاقتصادية والاصلاحية. يذكر ان الصندوق نوه خلال اجتماعنا مع الوفد الذي زار لبنان اخيرا بالخطوات التي اتخذتها حاكمية مصرف لبنان الجديدة، سواء على صعيد عدم تمويل الدولة اللبنانية (بالليرة وبالعملات) او على صعيد الحفاظ على ما تبقى من احتياطات بالعملات الاجنبية لديه. نعتقد ان لا مخرج للازمة الاقتصادية النقدية الراهنة التي يعاني منها لبنان من دون اتفاق شامل مع صندوق النقد، يؤمّن تدفق مداخيل بالعملات الاجنبية الى لبنان، سواء من خلال صندوق النقد مباشرة او من خلال الدول المانحة في ما بعد، والتي لن تمد يد المساعدة اذا لم يكن هناك مراقب دولي للاصلاحات الا وهو صندوق النقد. في هذا السياق، من شأن ابرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي ان يكون المدخل لوضع حد للازمة الاقتصادية والمالية التي ترزح تحتها البلاد منذ اربع سنوات، وان يضع البلاد على سكة النمو الاقتصادي الايجابي والمستدام، وان يحد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الاسر اللبنانية عموما.

■ ما هو رأيكم في التقرير الاخير الصادر عن صندوق النقد الدولي عن لبنان؟

□ في قراءة متأنية للتقرير نرى نقاطا يجب على الافرقاء المعنيين من مكونات السلطة السياسية والسلطات التنفيذية والتشريعية والنقدية والقطاع الخاص تلقفها للاجماع على رؤية موحدة للخروج من الازمة، مع تحفظنا عن نقاط اخرى في التقرير ومنها ارقام الناتج المحلي الاجمالي على سبيل المثال.

اولا، يعترف التقرير ان المنعطف الحيوي والمحور الاساس لبدء تطبيق الخطة الاصلاحية هو القرار السياسي، اذ يوضح مديرو الصندوق في التقرير ان في غياب القرار السياسي لن يكون هناك امكان لاقرار القوانين الاصلاحية في مجلس النواب او تطبيق الاجراءات الاخرى.

ثانيا، لخص صندوق النقد الدولي في تقريره الجديد، كما في بيانه المقتضب الذي اصدره في ايلول الماضي، السبيل التنفيذي للخروج من الازمة، وهو التعاون والتنسيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والنقدية لتطبيق البرنامج الاصلاحي.

ثالثا، اعتبر صندوق النقد ان شق الازمة المتعلق بالقطاع المصرفي هو ازمة نظامية، ما يعني ان قرارات خارجة عن نطاق المصارف انفراديا ساهمت في الازمة.

رابعا، قال الصندوق في شكل واضح ومباشر ان موجودات القطاع المالي في لبنان كانت تغطي في العام 2017 معظم الودائع بالعملات الاجنبية في المصارف التجارية.

خامسا، اوضح التقرير اسباب تراجع هذه التغطية، وحددها باستمرار دعم السلع والمواد المستوردة، وارتفاع النفقات العامة على سعر صرف تفضيلي للدولار الاميركي، وتدخل مصرف لبنان لدعم استقرار سعر الصرف الليرة اللبنانية.

سادسا، تضمن التقرير مبدأ انشاء صندوق استرداد الودائع مع بعض الشروط، منها اعادة تأهيل وحسن ادارة المؤسسات العامة ذات الطابع التجاري، اذ كانت بعثة الصندوق تتحفظ بشكل او بآخر عن هذه الفكرة سابقا.

سابعا، اقترح التقرير اعادة رسملة مصرف لبنان من خلال جزء من ايرادات المؤسسات العامة ذات الطابع التجاري، وهنا بيت القصيد. اذ ان هذا القرار، لو اتخذته السلطات اللبنانية، سيؤدي الى معادلة مؤاتية لجميع الافرقاء.

لذلك، نعتقد ان هذه النقاط تشكل قواسم مشتركة يجب البناء عليها للوصول الى رؤية موحدة وبرنامج يحظى ليس فقط على اجماع، بل على تبني مكونات السلطة السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والاغتراب اللبناني له. وقد يفتح صندوق النقد في تقريره الباب لاجماع كهذا، ويبقى على المكونات اعلاه تلقف هذه الافكار وترجمتها عمليا ليستطيع لبنان رؤية الضوء في آخر النفق.